# المبحث الثانى

# فى إنتاج القطن المصرى

## ٢-١ خلفية

القطن المصرى أقدم وأهم المحاصيل النقدية التى إرتبطت بالزراعة المصرية بل هو لفترة كبيرة كان المُحدد للقدرة التنافسية للزراعة المصرية والداعم الأساسى لها . وكان ولازال مؤكداً للسيادة القومية ومطلوب على الأقل فى ٢٣ دولة من دول العالم لصفات تيلته الممتازة . وبغض النظر عن كثير من المزايا التى سنعدوها وافياً لاحقاً ، فإن القطن المصرى هو عصب الإقتصاد الزراعى المصرى ، وهو ملك الأقطان حتى مع تغيير الظروف وتكنولوجيا الصناعة .

ومصر مازالت – على المستوى العالمى – من أهم الدول المنتجة للقطن ، وعلى وجه الخصوص الأقطان طويلة التيلة . حيث أن مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، والصين ، والهند ، وباكستان والبرازيل وتركيا ينتجون نحو ٨٥ ٪ من إجمالى أقطان العالم .

ولقد مرت زراعة وصناعة القطن فى مصر بتغيرات هيكلية كبيرة علي مدى الخمسين عاماً الماضية ، منها على سبيل المثال لا الحصر إلغاء بورصة القطن فى أوائل الستينات وهيكلة نظام للتسويق التعاونى يقوم على إحكام قبضة الدولة على قطاع إنتاج القطن وذلك ليتسنى للدولة تمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأيضاً معالجة آثار الحروب التى خاضتها مصر ، ثم كان الإتجاه لإلغاء التسويق التعاونى فى نهاية السبعينات ولكن مع تحكم الدولة بالتحكم فى مستلزمات الإنتاج ، بل وأخطر من ذلك فى الدورة ومن ثم كانت تتحكم فى العرض الكلى بالتحكم فى الرقعة المزروعة وكانت الدولة أيضاً هى التى تتحكم فى التجارة الدولية للقطن وتدرس الأسواق وتعقد الصفقات وغير ذلك . مع الإشارة إلى دور الدولة فى تسعير وتجارة الأقطان كان مرادفاً لكون القطن المصرى قطاع وليس زرعاً كأى محصول آخر ، حيث أن اللجان التى تسعر أو تحدد رقعة القطن أو تجارته يشارك فيها مسئولين من وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والإقتصاد والمالية والبنك المركزى المصرى . وبعد عام ١٩٨٦ ، كان الإتجاه لتخلى الدولة عن جزء كبير من دورها فى تحديد مساحة وأسعار القطن ثم كانت المحطة الكبيرة فى موسم ١٩٩٣/٩٢ والذى حررت فيه الدولة قرار التسعير جزئياً بعد تحرير قرار الإنتاج بالكامل ، حيث رفعت الدولة سعر توريد قنطار القطن فى السوق المحلية ($P^d$) ليكون ٦٥ ٪ من السعر العالمى ($P^b$) والذى كان بمثابة خطوة كبيرة نحو تحقيق الكفاءة الإقتصادية كما رأى كثير من العلماء ومنه جاب الله (١٩٩٢) . وأصبح دور الدولة من ذلك الحين فى التسعير

إسترشادياً فقط ، وتعقد الصفقات حول هذا السعر ولكن فى الإطار التى تحدده بورصة القطن بعد عودتها لممارسة نشاطها ، وبذلك بدأ المزارع يستجيب لإشارات سوقية صحيحة تتناسب مع نظرة الغزالين للقطن المصرى . ثم كانت محطة كبيرة أخرى وهى عام ١٩٩٧ والذى إنفضت فيه وللأبد العلاقة الجائرة بين مالكى ومستأجرى الأراضى الزراعية . وكان لهذا القرار تبعات عدة تستحق التوقف عندها منها إقتراب الأسعار المالية من الأسعار الإقتصادية بما يوحى بكثير من العدالة بالرغم من إرتفاع متوسط تكلفة القنطار . ومنها أيضاً تناقص التحويلات خارج الزراعة كما سيتضح لاحقاً ، والتحرير الكامل لقرار الإنتاج والذى يتواكب مع تحرير قرار التسعير لتصبح زراعة وصناعة وتجارة القطن حرة إلى درجة كبيرة .

وما أشرت إليه آنفاً هو فترات أو محطات أثرت كثيراً فى زراعة وصناعة الأقطان فى مصر ، وهى كلها بمثابة متغيرات سياسية خارجية[1] . وصاحب هذه التغيرات فترات أخرى بعينها كان لها آثاراً عدة علي زراعة وصناعة القطن . منها مثلاً عام ١٩٩٥ والذى شهد تحولاً كبيراً نحو زيادة المخزون وبداية دخول الأقطان الأمريكية وبالتحديد البيما (Pima) مصر ليصبح منافساً شرساً بعد ذلك داخلياً وخارجياً . ومنها أخطاء السياسات السعرية – كما يرى كرنز Krenz وآخرون والتى ترتب عليها مخزون كبير فى موسم ١٩٩٨/١٩٩٧ كلف الميزانية العامة للدولة كثيراً وخلف مخزوناً كبيراً فى حدود ٣ ملايين قنطار ، ومنها أيضاً موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ والذى شهد تدهوراً كبيراً فى المحصول كنتيجة لتناقص الإنتاجية الفدانية ، ومنها – أخيراً أزمة الموسم الحالى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ والذى إنخفض فيه الإنتاج بنحو ٢٣ ٪ عن موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ كنتيجة لنقص الرقعة المزروعة لنحو ٥٠٠ ألف فدان ، والذى ترتب عليه نقص المعروض من القطن بنحو ٤٥ ٪ من الموسم السابق له . وكنتيجة لزيادة الإرتباطات التصديرية لنحو ٢٣ دولة أصبح من المتوقع الإتجاه لإستيراد أقطان قصيرة ومتوسطة التيلة . كذلك بدأت ومنذ عام ٢٠٠٢ أقطان الأبلاند Uplands الأمريكية فى الدخول للأسواق . كذلك فجدير بالإشارة إلى أن الصناعة المصرية تعتمد في الأساس على الأقطان قصيرة التيلة ، وعليه تصبح البدائل الممكنة والتى يجب أن تخضع للتقييم هى :

(أ) التوسع فى زراعة الأقطان قصيرة التيلة لحدود ١٥٠–٢٠٠ ألف فدان فى الأراضى القديمة أو الجديدة خارج الدلتا ، مع بقاء مساحة الأصناف طويلة التيلة والطويلة الممتازة ومنها جيزة ٨٦ ، جيزة ٧٠ ، جيزة ٨٨ ، جيزة ٤٥ على ما هى عليه .

(1) Exogenous Policy Variables.

(ب) بقاء المساحة الإجمالية فى حدود مليون فدان وهى تقريباً المساحة المتوسطة لزرع القطن فى مصر وزراعتها بالأقطان طويلة ومتوسطة وقصيرة التيلة بما هو ممكن فنياً أولاً ولمنع الخلط بين الأصناف ، وبما يفى بإرتباطات مصر ثانياً .

(جـ) التركيز على إحتياجات الصناعة من الأقطان بغض النظر عن كل من الرقعة المزروعة وكذا الإرتباطات التصديرية .

(د) زيادة الإرتباطات التصديرية بالترويج للأصناف وحمايتها وحماية زراعة الأقطان فى الحدود التى تسمح بها إتفاقية الجات وتوجيه الحصيلة لشراء أقطان قصيرة التيلة لإحتياجات الصناعة المحلية .

وملخص هذه البدائل الأربع هو المفاضلة بين متناقضات وهى حصيلة الصادرات (تمويل ميزان المدفوعات) أم إحتياجات الصناعة (الحفاظ على العمالة والكساء الشعبى وصادرات مصر من المنسوجات) ، أم عائد المزارع والذى مازال دن الوضع الأمثل حتى مع زيادة أسعار التوريد لنحو ٥٥٠ جنيه / قنطار وذلك لزيادة سعر إستيراد الأقطات الرديئة عن هذا السعر كثيراً ، وأيضاً لإرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج وبالتحديد السماد الكيماوى والمبيدات ، وإيجار الأراضى الزراعية مما أدى إلى زيادة متوسط تكلفة القنطار إلى الحدود الحرجة التى نفرت الزراع من الزراعة . وخاصة لأنه زرع يحتاج لعناية شديدة وتطول فترة مكثه فى الأراضى لنحو تسعة أشهر .

## ٢-٢ المؤشرات الإقتصادية لإنتاج القطن فى مصر[1]:

سبق الإشارة إلي أن الزراعة المصرية بصفة خاصة تتسم بسيادة محاصيل الحقل فى تركيبها المحصولى وذلك سواء كانت الدولة هى المتحكمة فى التركيب المحصولى أو ترك لقرار الزراع – الوضع الراهن – حيث أن نحو ٦٧ ٪ من موارد مصر الزراعية موجهاً لهذه الزروع . والقطن المصرى هو أحد خمس زروع سيادية فى البنيان الزراعى المصرى وهى القطن ، القمح ، الأرز ، الذرة الشامية ، وقصب السكر . والملاحظ أن هذه الزروع هى زروع تصنيعية ، وهي محاصيل حبوب ، وهى المؤثرة فى هيكل التجارة الخارجية (صادرات وواردات) ، وهى أيضاً محاصيل أعلاف (من منتجاتها الثانوية) ، وهى فوق كل ذلك محاصيل السيادة ومحصلة خبرة الفلاح المصرى ، بل والزراعة ككل . والقطن ضمن هذه التشابكات . وتوضح نتائج الجدول رقم (١٤) تطور المؤشرات الإجمالية لمجمل هذه التشابكات . ونتائج الجدول تشير لحقائق هامة منها أن الإقتصاد المصرى حقق نمواً فى الناتج المحلى الإجمالى فى حدود ٥,٦٩ ٪ وذلك كمتوسط للفترة ٩٤-١٩٩٩ بالأسعار الثابتة كما أن هذا

(١) ملحوظة : الجداول الإحصائية بهذا الجزء سجلت النتائج بأرقام باللغة الإنجليزية وذلك لأنها مقتبسة من :

Emarah, R. El-Sayed & Zaki A. Asem. Protecting The Egyptian Cotton Competitiveness. 23rd Economic Meeting of Egyptian Economists, May 8-12, 2003.

النمو يتسم بالإستقرار وتتسم تقلبات الناتج بحدوثها عند الحدود الدنيا كنتيجة لإنخفاض قيمة معامل الإختلاف ، وهذه النتيجة تؤكد نجاح سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر والتى هيأت المناخ العام لهيكلة صناعات تنافسية . وبالرغم من زيادة الواردات وتناقص معدل تغطية الصادرات للواردات إلا أن الصادرات المصرية حققت نمواً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٣ ، ثم تراجعت تراجعاً كبيراً خلال الفترة ١٩٩٩/٩٤ لتسجل معدل نمو سنوى متوى سالب فى حدود ٠,٢٩ ٪ ، وهذه النتيجة تدعوا للعناية بالزروع التصديرية ومنها القطن لزيادة تغطية الواردات المصرية . ولعل من أخطر المؤشرات الحاكمة لآداء الإقتصاد المصرى ككل العجز المزمن والمتنامى فى الميزان التجارى المصرى والذى بلغ نحو ٣٣ مليار جنيه فى المتوسط بنهاية التسعينات . وقابل هذه الظاهرة الخطيرة ميزة تحققت كنتيجة للإدارة الجيدة للسياسة النقدية ، ألا وهى تناقص معدل التضخم السعرى من نحو ١٧ ٪ فى بداية الثمانينات إلى حدود مقبولة ومعقولة نحو ٦,٦ ٪ فى المتوسط عام ١٩٩٩ .

وتشير بيانات الجدول رقم (١٤) إلى المؤشرات الإجمالية لقطاع الزراعة والتى تشير إلى نتائج هامة منها زيادة الناتج المحلى المتولد بقطاع الزراعة لنحو ٤٤ مليار جنيه بنهاية التسعينات . كذلك تزايد الصادرات الزراعية بالأسعار الجارية لحدود ١,٤ مليار جنيه بنهاية التسعينات ثم إلى نحو ٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ، ألا أن هناك نتائج سلبية يسجلها الجدول رقم (١٤) منها :

(أ) تناقص القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية من نحو ٦٦٣ مليون جنيه فى بداية الثمانينات إلى نحو ٣٨٢ مليون جنيه فى المتوسط فى نهاية التسعينات .

(ب) الزيادة الضخمة فى الواردات الزراعية من نحو ١,٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية فى بداية الثمانينات إلى نحو ١١,٣ مليار جنيه فى المتوسط بنهاية التسعينات . لكن المثير للملاحظة أن زيادة الواردات بالأسعار الثابتة كانت طفيفة ، حيث تزايدت من ٢,٣٩ مليار جنيه فى بداية الثمانينات إلي نحو ٣ مليار جنيه فى المتوسط فى نهاية التسعينات . مما يعنى أن العجز الحقيقى فى الميزان التجارى الزراعى لا يزيد عن نحو ٠,٦١ مليار جنيه وذلك بأسعار ١٩٨٧/٨٦ . ولا أقصد من تلك الملاحظة تهوين الأمر ، لكن لو فُصلت هذه الواردات لمكوناتا ، لا إتضح أن بعضاً منها كان ضرورياً وخاصة المواد الخام الوسيطة كالبذور والشتلات وتقاوى البطاطس وغيرها من مستلزمات الإنتاج فضلاً عن الآلات والمعدات . وهذه الواردات مؤثرة فى السعة الإنتاجية الإجمالية للقطاع لتزيد من طاقته الإنتاجية وقدرته على إستيعاب عمالة وزيادة الصادرات الزراعية .

جدول رقم (١٤)

مؤشرات تنافسية القطن المصري ، المؤشرات الإجمالية ومؤشرات تنافسية قطاع الزراعة

خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩

| Item | Unit | 82 - 86 | | | 87 - 93 | | | 94 - 99 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Average | C.V. % | Annual growth rate % | Average | C.V. % | Annual growth rate % | Average | C.V. % | Annual growth tate % |
| **A. Egyptain Economy:** (1) Gross Domestic Product (GDP)[1] | Million L.E. | 35779.6 | 27.91 | 17.5* | 110504.3 | 34.83 | 17.17* | 254387.3 | 20.28 | 10.68* |
| Real[A] Gross Domestic Product[1,2] | Million L.E. | 48321 | 5.3 | 1.98 | 45336 | 4.83 | 1.67 | 66406 | 11.74 | 5.69 |
| (3) Total Exports[4] | Million L.E. | 2256.8 | 9.08 | 0.21 | 7494.14 | 46.08 | 22.73* | 12096.17 | 6.1 | - 0.29 |
| (4) Real Total Exports[2,4] | Million L.E. | 3214 | 24.08 | - 15.32 | 3571 | 21.73 | 7.23 | 3207 | 11.7 | - 5.3 |
| (5) Total Imports[4] | Million L.E. | 7221.1 | 8.7 | 4.42 | 21361.86 | 30.38 | 14.75* | 45146 | 19.93 | 10.54* |
| (6) Real Total Imports[2,4] | Million L.E. | 1015 | 17.66 | - 11.11 | 10667 | 11.73 | - 0.74 | 11781 | 11.65 | 5.55 |
| (7) Trade Balance Deficit[2] | Million L.E. | 4964.4 | - 14.9 | - 6.04 | 13867.7 | - 26.25 | - 10.81 | 330498 | - 27.94 | - 14.7* |
| (8) Real Trade Bance Deficit[2] | Million L.E. | 6935 | - 17.17 | - 9.4 | 7096 | - 20.16 | - 4.7 | 8574 | - 20.1 | 9.7 |
| (9) Balance of Payments Deficit[2] | Million L.E. | 6825.5 | 35.21 | 19.25 | 8961.1 | 43.65 | - 22.22 | 6486.3 | 75.09 | 34.85 |
| (10) Real Balance of Payments Deficit[2] | Million L.E. | 9170 | 18.75 | 3.7 | 5500 | 72.03 | - 37.71 | 1641 | 69.2 | 29.86 |
| (11) Inflation[1] | % | 16.77 | 21.08 | 6.5 | 16.41 | 32.24 | - 12.04 | 6.59 | 87.59 | - 28.91 |
| **B. Agricultural Sector :** (12) Agricultural Gross Domestic Product[1] | Million L.E. | 6989.6 | 28.51 | 16.75* | 19371.86 | 29.34 | 14.27* | 44162.93 | 21.1 | 11.27* |
| (13) Real Agricultural Gross Domestic Product[1,2] | Million L.E. | 9447 | 4.79 | 1.21 | 9693 | 5.65 | - 1.23 | 11516 | 12.73 | 6.2 |
| (14) Agricultural Exprots[4] | Million L.E. | 463.8 | 8.21 | - 1.29 | 658.34 | 42.41 | 17.9* | 1434 | 19.27 | - 5.04 |
| (15) Real Agricultural Exprots[2,4] | Million L.E. | 663 | 26.05 | - 16.82 | 320 | 16.83 | 2.39 | 382 | 25.52 | - 10.03 |
| (16) Agricultural Imports[4] | Million L.E. | 1704 | 10.55 | 5.28 | 4832.85 | 42.65 | 21.42* | 11290.17 | 13.7 | 6.64* |
| (17) Real Agricultural Imports[2,4] | Million L.E. | 2390 | 18.51 | - 10.24 | 2323 | 19.55 | 3.39 | 2959 | 5.85 | 1.65 |

A- All real values were deflated by consumer price index 1986/87=100

**Source :**

Calculated from : (1) Ministry of planining - un puplished data,
(2) Centeral Bank of Egypt, annual report, different issues.
(3) The Egyptian Cotton Gazette, ALCOTEXA.,
(4) CAPMAS, Statistical Yearbook, different issues.,
(5) FAO, Trade Year Book, different issues.

(٦) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، إعداد متفرقة .

تابع جدول رقم (١٤)

| Item | Unit | 82 - 86 | | | 87 - 93 | | | 94 - 99 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Average | C.V. % | Annual growth tate % | Average | C.V. % | Annual growth tate % | Average | C.V. % | Annual growth tate % |
| (18) Agricultural Trade Balance Deficit[4] | Million L.E. | 1240.2 | - 14.9 | - 6.04 | 13867.7 | - 26.25 | 10.81* | 33049.8 | - 27.94 | - 14.7 |
| (19) Real Agricultural Trade Balance Defieit[2.4] | Million L.E. | 1727 | - 17.67 | - 3.65 | 2002 | - 20.64 | 6.5 | 2576 | - 9.67 | 3.58 |
| (20) Value Added of agricultural production[6] | Million L.E. | 6602 | 28.2 | 17.98 | 18694.29 | 30.39 | 14.49 | 42816.3 | 26.6 | 9.01 |
| (21) Real Value Added of agricultural production[6] | Million L.E. | 8906 | 4.8 | 2.4 | 9337 | 5.06 | - 1.0 | 1196 | 7.97 | 4.02 |
| **C. Cotton Subsector:** (22) Area[6] | Million Feddan | 1.032 | 4.3 | 0.68 | 0.93 | 8.06 | - 0.3 | 0.77 | 13.43 | - 0.96 |
| (23) Yield[6] | Kentar | 6.82 | 3.54 | - 1.9* | 6.08 | 17.06 | 5.1 | 5.98 | 9.72 | - 0.66 |
| (24) Production of Cotton seed[6] | Million Kentar | 7.07 | 6.02 | - 1.34 | 5.66 | 12.52 | 2.2 | 4.64 | 19.54 | - 1.48 |
| (25) Beginning Stocks of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 2746.2 | 42.64 | - 22.45 | 1186.85 | 60.59 | 2.92 | 2383.83 | 55.32 | 3.17 |
| (26) Production of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 8391.4 | 6.51 | - 1.83 | 6625.28 | 14.45 | 2.57 | 5501.66 | 18.81 | - 1.21 |
| (27) Imports of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 50.16 | 35.52 | 36.64 | 768.28 | 55.4 | 8.47 | 285 | 108.05 | - 51.46 |
| (28) Total Supply of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 11428.2 | 10.69 | - 5.73* | 8478.5 | 15.1 | 2.82 | 8170.5 | 15.76 | - 0.94 |
| (29) Exports of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 3073.2 | 14.4 | - 9.1* | 1031.14 | 76.23 | 8.84 | 1400.33 | 49.45 | 22.79 |
| (30) % of Exports to Total Production | % | 36.62 | -- | -- | 15.56 | -- | -- | 25.95 | -- | -- |
| (31) Domestic Utilization of Cotton lint | Thousands Kentar | 4506 | 4.59 | 2.46 | 5303.14 | 4.53 | 1.09 | 3985.83 | 14.41 | - 4.22 |
| (32) % Of domestic utilization of Cotton lint to total Supply[3] | % | 39.42 | -- | -- | 62.54 | -- | -- | 48.78 | -- | -- |
| (33) Eding Stocks of Cotton lint[3] | Thousands Kentar | 2186.8 | 41.44 | - 18.21 | 1433 | 73.32 | 19.87 | 1845.3 | 52.5 | 0.032 |
| (34) Value of Cotton Exports[5] | Million US D | 440.74 | 6.46 | 8.1 | 184.71 | 74.29 | - 40.99 | 180.555 | 49.93 | - 3.9 |

(جـ) كان من المفروض أن تتزايد القيمة المضافة للقطاع بنهاية التسعينات لكن الملاحظ من الجدول رقم (١٤) تناقصها فى المتوسط فى نهاية التسعينات مقارنة ببداية الثمانينات .

وفى زراعة كحالة الزراعة المصرية والتى تعانى الاختلالات السابق الإشارة إليها ، توضح بيانات الجدول رقم (١٤) تدهور مؤشرات قطاع القطن من حيث تناقص الرقعة المزروعة لتسجل فى عام ٢٠٠٣ نصف قدرها فى بداية الثمانينات . ولم يكن هذا ، فحسب ، بل مما زاد الأمر تدهوراً تناقص الإنتاجية الفدانية لنحو ٥,٩٨ قنطار فى المتوسط مما أدي إلى تناقص الإنتاج الكلى للدرجة التى وضعت الزراعة المصرية ككل أمام خيارات جديدة . فالحاصل أن الواردات القطنية تتزايد حتى بلغت حداً أقصى فى منتصف التسعينات بلغ نحو ٧٦٩ ألف قنطار ، والصادرات القطنية تراجعت من ٣ مليون قطنار فى بداية الثمانينات حتى بلغت نحو ١,٤ مليون قنطار فى المتوسط فى نهاية التسعينات ، ثم تراجعت تراجعاً كبيراً بعد ذلك فى موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . وكقيمة نقدية يتضح من الجدول رقم (١٤) تناقص قيمة الصادرات القطنية من ٤٤١ مليون جنيه فى بداية الثمانينات إلى ١٨١ مليون جنيه فى نهاية التسعينات . ونخلص من ذلك إلى حقائق هامة هى :

(١) أن برامج التنمية الرأسية أصبحت مشكوك فى قدرتها على إحداث زيادة فى الناتج من رقعة أقل كما كانت تستهدف الدولة ، وأن الرقعة مازالت المؤثر الأقوى فى إحداث زيادة فى الناتج . وهذه النتيجة تشير إلى قصور البحث العلمى وأيضاً إلى عدم القدرة على التطويع الجديد للتكنولوجى بحزم إنتاجية مثلى فنياً واقتصادياً .

(٢) القطن المصرى مازال وسيظل أحد قضايا مصر الهامة . وعليه فلابد من زيادة الرقعة القطنية لسد إحتياجات الصناعة وخفض الواردات ، وأيضاً مضاعفة الصادرات القطنية لتصل إلى مستواها فى بداية الثمانيات على الأقل . وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة فرص العمل وهذا هدف أسمى فى مصر الآن ، وأيضاً تحسين العجز فى الميزان التجارى وكذا ميزان المدفوعات ، وأيضاً حتى لا تدفع مصر أسعاراً مرتفعة فى أقطان أقل جودة من أقطانها كالبيما والآبلاند . ولا ضرر من زيادة الرقعة لمليون فدان يزرع منهم ٢٠٠ ألف فدان من الأقطان قصيرة التيلة .

(٣) إعادة النظر فى تكنولوجيا الإنتاج بكل من الزراعة والصناعة فضلاً عن تطوير نظم تسويق وتجارة الأقطان . فزيادة الرقعة المشار إليه فى (٢) آنفاً هو من حلول المدى القصير . لكت أحداث تنمية فعلية تتطلب زيادة إنتاجية الفدان وتحسين كفاءة الصناعة .

### ٢-٣ التحليل الكمى لإستجابة العرض ومدى التحفيز السعرى وتقييم سياسة إنتاج وتسعير الاقطان :

كحالة الحبوب ، تم إختيار مدى إستجابة الزراع للتغيرات السعرية . وإستندت الدراسة فى هذا الجزء لذات الفروض والنموذج المستخدم فى حالة الحبوب والمدون بملاحق (ب) من هذا المؤلف . والفرض النظرى يقوم على مدى إستجابة الزراع للتحفيز السعرى ومدى هذا التحفيز . ويعتقد المؤلف أن الدولة فى ظل إتفاقية الجات لا تستطيع زيادة المدى عن أسعار الحدود ($P^b$) ، وعليه كان الإتجاه لدراسة إستجابة الرقعة ($Y_1$) والعرض ($Y_2$) لكل من معدل الحماية الإسمى (NPC) ومتغير صورى (D) والذى يأخذ قيماً صفرية لسنوات الفترة ١٩٨٢/١٩٩٣ ، وقيمة الواحد الصحيح للفترة ١٩٩٤/١٩٩٩ . وتم إختيار الفروض بالنماذج المقدرة للمستوى الإحتمالى الإحصائى – ( $P \leq 0.05$ ) – وكانت أفضل النماذج المقدرة والمستوفية لغالبية المؤشرات الإحصائية ما يلى :

$$Y_1 = 0.662^* + 0.096\ NPC + 0.203^*D \qquad (1)$$

(0.10) (0.082) (0.043)

$R^2 = 0.78 \quad R^{-2} = 0.56 \quad F_{(2.15)} = 11.62$

$$Y_2 = 8.939^* + 0.697\ NPC - 1.545\ D \qquad (2)$$

(1.996) (1.704) (0.403)

$R^2 = 0.41 \quad R^{-2} = 0.058 \quad F_{(2.15)} = 1.52$

$$Y_2 = 10.211^* - 0.549\ \frac{1}{NPC} + 1.527^*D \qquad (3)$$

(2.0951) (2.211) (0.907)

$R^2 = 0.40 \quad R^{-2} = 0.052 \quad F_{(2.15)} = 1.46$

وتشير نتائج هذه النماذج أنه لا الرقعة ولا الأسعار النسبية مؤثرين فى الرقعة أو فى العرض الكلى وبالتالى يصبح التحفيز السعرى مشكوك فى قدرته على إحداث زيادة فعلية فى العرض الكلى . وهذا صحيح فى حالة القطن بدليل معنوية تأثير المتغير الصورى (D) والذى يعكس تغير السياسات الإقتصادية – على الرقعة المزروعة وعليه فالدولة لكى تحفز العرض عليها التدخل بإجراءات مباشرة مؤثرة فى عائد المزارع من زراعة القطن كخفض متوسط تكلفة إنتاج الفدان مثلاً ، وبالفعل أدركت الدولة ذلك فى نهاية التسعينات عندما تحملت جزء من تكلفة المقاومة بعد تحرير القيم الإيجارية لكن لا توصى هذه الدراسة بالتحفيز السعرى لأنه لم يتضح معنوية تأثيره فى الرقعة لا علمياً كما أثبتت الدراسة ولا واقعياً كما تؤكد الشواهد من عدم إستجابة الزراع للزيادات المتلاحقة فى أسعار قنطار القطن . نقيض ذلك كانت معظم محاصيل الحبوب فى المبحث الأول مستجيبة للتحفيز السعرى وتستطيع الدولة

بسياسات سعرية مدروسة التدخل للتأثير فى العرض الكلى من تلك الزروع ، وعلى وجـه الخصوص القمح . ويكون الجـدل حـول مدى التدخل الحكومى وبالتأثير فـــى أى من العائد الفردى (MPB) أو التكلفة الحدية (MC) دون ما تأثير كبير فى عائد الدولة أو تحمل الدولة لتكلفة مجتمعية (MSC) كبيرة . وبالفعل إنتهجت دراسة عمارة وعاصم (٢٠٠٣)[1] هذا النهج لبرنامجين لحماية تنافسية القطن المصرى الأول يقوم على تدخل الدولة بزيادة فى الإيراد الكلى بنحو ١٨ ٪ كدعم نقدى ، والآخر يقوم بدفع مقابل الزيادة فى القيمة الإيجارية الجارية للفدان ، ونتائج هذين البرنامجين مدونة بالجدول رقم (١٥) ، والتى تشير فى مجملها إلى تحسن فى الربحية الفردية كنتيجة لأى من البرنامجين .

(1) Emarah R. El-S. and Asem, A. F. Op. Cit.

جدول رقم (١٥)

تقدير الربحية المالية وتكلفة برامج دعم مزارع القطن

خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩

| السنوات | الربحية المالية جنيه / فدان | | | إجمالى تكلفة برامج الدعم بالمليون جنيه | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ربحية الفدان | البرنامج الأول | البرنامج الثانى | البرنامج الأول | البرنامج الثانى |
| ١٩٨٢ | ٧٢,٧٦ | ١٥٤,٧٨ | ٧٢,٧٦ | ٨٦,٩٤ | -- |
| ١٩٨٣ | ٥,٤٤ | ٩٢,٩٧ | ٥,٤٤ | ٨٦,٦٥ | -- |
| ١٩٨٤ | ٧٣,٠١ | ١٧٠,٠٦ | ٧٣,٠١ | ٩٥,١١ | -- |
| ١٩٨٥ | ١٩٤,٧٦ | ٣١٩,٧ | ١٩٤,٧٦ | ١٣٤,٩٨ | -- |
| ١٩٨٦ | ١٣٣,٦١ | ٢٥٥,٠١ | ١٣٣,٦١ | ١٢٧,٦٦ | -- |
| ١٩٨٧ | ١٤٧,٠١ | ٢٨٠,٧ | ١٤٧,٠١ | ١٣١,٠٩ | -- |
| ١٩٨٨ | ٢١٨,٧٩ | ٣٦٨,٤ | ٢١٨,٧٩ | ١٥١,١٦ | -- |
| ١٩٨٩ | ٥١٤,١٧ | ٦٠٧,١ | ٤١٥,١٧ | ١٩٢,٠٢ | -- |
| ١٩٩٠ | ٦٤١,١٧ | ٨٩٧,٥٦ | ٦٤١,١٧ | ٢٥٣,٨٣ | -- |
| ١٩٩١ | ١٠٤٧,٤٨ | ١٣٩٤,٠٣ | ١٠٤٧,٤٨ | ٢٩٤,٥٦ | -- |
| ١٩٩٢ | ١٧٦١,٥٤ | ٢٢٥٨,٢ | ١٧٦١,٥٤ | ٤١٧,٢ | -- |
| ١٩٩٣ | ١٥٦٣,٠٥ | ٢٠٩٣,٨ | ١٩٠٩,٠٢ | ٤٦٧,٠٩ | ٣٠٤,٤٥ |
| ١٩٩٤ | ٨٦١,٢٢ | ١٢٦٧,٨٦ | ١٢٠٩,٩٩ | ٢٩٧,٧٨ | ٢٥١,١١ |
| ١٩٩٥ | ١٦٧٧,٠٥ | ٢٢٤٠,٠٨ | ٢٠١٦,٧٢ | ٣٩٩,٧٥ | ٢٤١,١٦ |
| ١٩٩٦ | ١٧٨٢,٤٩ | ٢٣٧٢,٣ | ٢١٢٣,١٦ | ٥٤٢,٦٤ | ٣١٣,٤١ |
| ١٩٩٧ | ١٧٦٢,٢٩ | ٢٢٦٦,٦ | ٢٠١٣,٦٤ | ٥١٠,٥٥ | ٢٩٢,٩٧ |
| ١٩٩٨ | ٢٠٦,٤٩ | ٥٣٨,١ | ٦٩٠,٠٦ | ٢٦٢,٠٤ | ٣٨٢,٠٢ |
| ١٩٩٩ | ٣٣٩,٧٩ | ٧٣٣,٢ | ١٠٠٦,٦٦ | ٢٥١,٧٨ | ٤٢٦,٧٩ |

Source : Emarah, R. El-Sayed & Asem A. Op. Cit., pp. 14-18

جدول رقم (١٦)

مؤشرات تنافسية القطن المصرى خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩

| | NPC(1) | NPCI(2) | EPC(3) | DRC(4) |
|---|---|---|---|---|
| 1982 | 0.98 | 0.76 | 1.03 | 0.98 |
| 1983 | 0.95 | 0.69 | 1.01 | 1.11 |
| 1984 | 1.02 | 0.76 | 1.08 | 1.14 |
| 1985 | 1.56 | 0.80 | 1.71 | 1.52 |
| 1986 | 1.36 | 0.78 | 1.52 | 1.51 |
| 1987 | 0.85 | 0.65 | 0.89 | 0.87 |
| 1988 | 0.91 | 0.59 | 0.98 | 0.92 |
| 1989 | 0.98 | 0.68 | 1.05 | 0.78 |
| 1990 | 1.25 | 0.77 | 1.35 | 0.87 |
| 1991 | 0.98 | 0.62 | 1.074 | 0.52 |
| 1992 | 1.42 | 0.72 | 1.57 | 0.69 |
| 1993 | 1.28 | 0.87 | 1.35 | 0.62 |
| 1994 | 0.99 | 0.84 | 1.02 | 0.64 |
| 1995 | 1.19 | 0.83 | 1.26 | 0.56 |
| 1996 | 1.37 | 0.85 | 1.49 | 0.66 |
| 1997 | 1.63 | 1.001 | 1.81 | 0.85 |
| 1998 | 0.77 | 0.99 | 0.72 | 0.71 |
| 1999 | 0.90 | 0.95 | 0.89 | 0.80 |

**Notes :**

(1) Nominal Protection Coefficient Of Output (NPC) = $\frac{\text{Revenue based on private price}}{\text{Revenue based on economic price}}$

(2) Nominal Protection Coeficient Of Tradable Input (NPCI) =

$$\frac{\text{Cost of tradable inputs based on private price}}{\text{Cost of tradable inputs based on economic price}}$$

(3) Effective Proection Coefficient (EPC) =

$$\frac{\text{Revenue based on private price - Cost of tradable inputs based on private price}}{\text{Revenue based on economic price - Cost of tradable inputs based on economic price}}$$

(4) Domestic Reasource Cost (DRC) =

$$\frac{\text{Cost of non tradable inputs based on shadow price}}{\text{Revenue based on economic price - Cost of tradable inputs based on economic price}}$$

**Source :** Emarah, R. El-Sayed & Asem A. Op. Cit., p. 8.

وفيما يتعلق بتنافسية القطن المصرى ، تشير نتائج التقديرات المتاحة من عمارة ، زكى (٢٠٠٣) أنه مازال لمصر ميزة نسبية في إنتاج والتجارة فى الأقطان ، فيما عدا الفترة ٩٨٣-١٩٨٦ حيث كانت قيمة مؤشر تكلفة الموارد المحلية (DRC) أقل من واحد صحيح ، جدول رقم (١٦) والشكل البيانى رقم (٢) . كذلك إقتربت مصر من تحقيق ميزة مطلقة فى أعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٥ ، وذلك لإقتراب قيمة مؤشر تكلفة الموارد المحلية من ٠,٥ .

لكن السؤال الجوهرى هو كيف تُحقق مصر ميزة الحصول على ٤٤١ مليون دولار كحصيلة صادرات سجلتها بيانات بداية الثمانينات ، والحفاظ على فرص العمل لنحو مليون ونصف المليون عامل يعملون بقطاع القطن زراعة وصناعة ، وأيضاً ميزة توفير الكساء الشعبى والتصدير لنحو ٢٣ دولة غزول ومنسوجات ، كيف تحقق مصر كل هذا بالرغم من تدنى الربحية المالية لحدود غير مقبولة أو معقولة كما تسجلها أرقام سنوات الفترة ١٩٨٢-١٩٩٨ ، وأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ . تكون الإجابة المباشرة لهذا السؤال هو الحفاظ على مكانة وتنافسية القطن المصرى بدعم الزراع بخفض تكلفة الإنتاج والتى تزايدت بفعل تحرير القيم الإيجارية بعد عام ١٩٩٧ ، وأيضاً زيادة أسعار السماد وأجور العمالة بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ ، وأعتقد أن نتائج الجدول رقم (١٥) تشكل أساساً جيداً لتقدير تكلفة برنامج ممكن إقتصادياً أولاً ، ويساعد على تحفيز الزراع على زراعة القطن ثانياً . مع الإشارة إلى أن أى برنامج لدعم مزارعى القطن هو برنامج معاد الدفع أو الإسترداد سواء فى شكل زيادة فى الصادرات أو فى شكل توفير العملة الصعبة التى تدفعها مصر فى أقطان أقل جودة من القطن المصرى والذى هو بمثابة دعم للمنتج الأجنبى، مع الإشارة إلى أن واردات مصر فى الأقطان البيما والأبلاند بلغت حدوداً غير مقبولة اقتربت من ٧٦٨ ألف قنطار فى سنوات عدة فى فترة التسعينات .

وزيادة الرقعة القطنية لنحو المليون فدان سيدعم أمن مصر الغذائى بزيادة إنتاج الزيوت والتى هى سلعة عجز فى حدود الخطر الآن ، وذلك لتدنى نسبة الإكتفاء الذاتى منها إلى نحو ١٦ ٪ على أفضل تقدير عام ٢٠٠٣ . كذلك تدعيم صناعة الإنتاج الحيوانى فى مصر وذلك لأن الكسب مازال ضمن مكونات العلف الجاف صيفاً .

تبقى نقطة هامة فى قضية القطن هى كفاءة الصناعة ، وأيضاً كفاءة مؤشرات تجارة القطن بعد عودة البورصة لممارسة عملها أو تحرير تجارة الأقطان . وهذه القضايا ليست فى مجال هذا المؤلف لأنه إختص من البداية بمناقشة قضايا الزراعة وإنتاج الغذاء . لكن ما يمكن أن يقال فى عجالة أن الصناعة المصرية لم تدعم مكانة

شكل رقم (١)

مؤشرات الحماية للقطن المصري ١٩٨٢-١٩٩٩

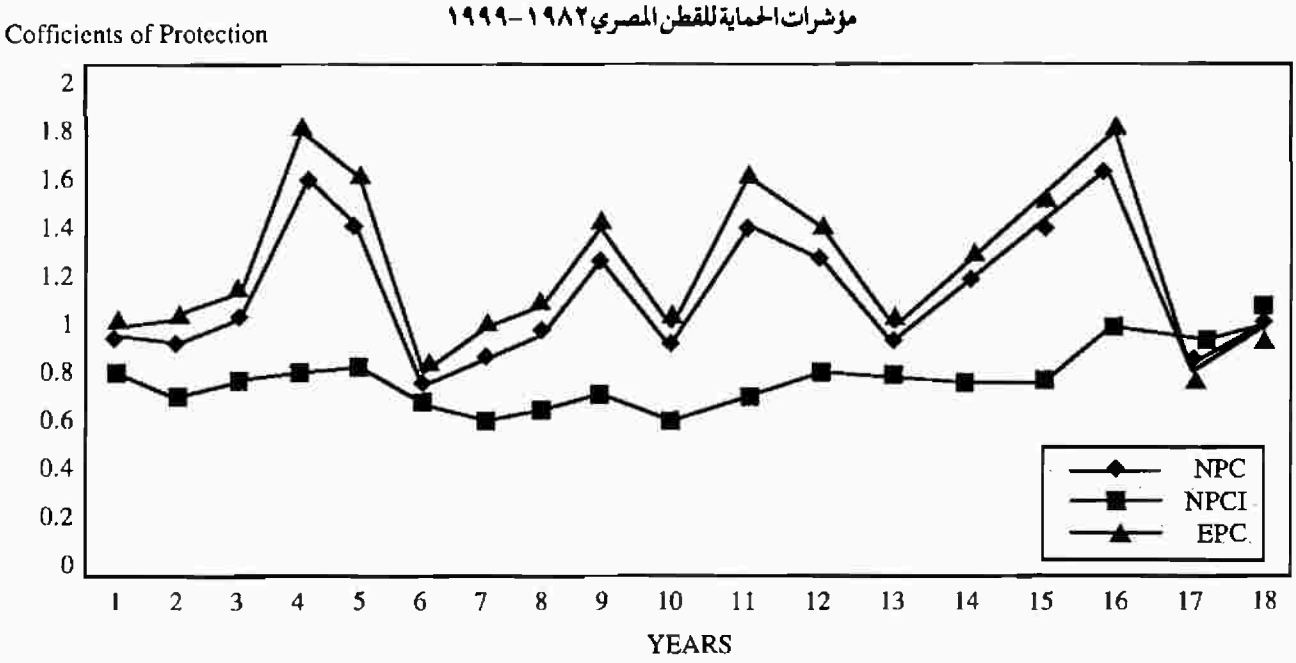


المصدر : جدول رقم (١٦)

شكل رقم (٢)

مؤشر الميزة النسبية للقطن المصرى ١٩٨٢-١٩٩٩

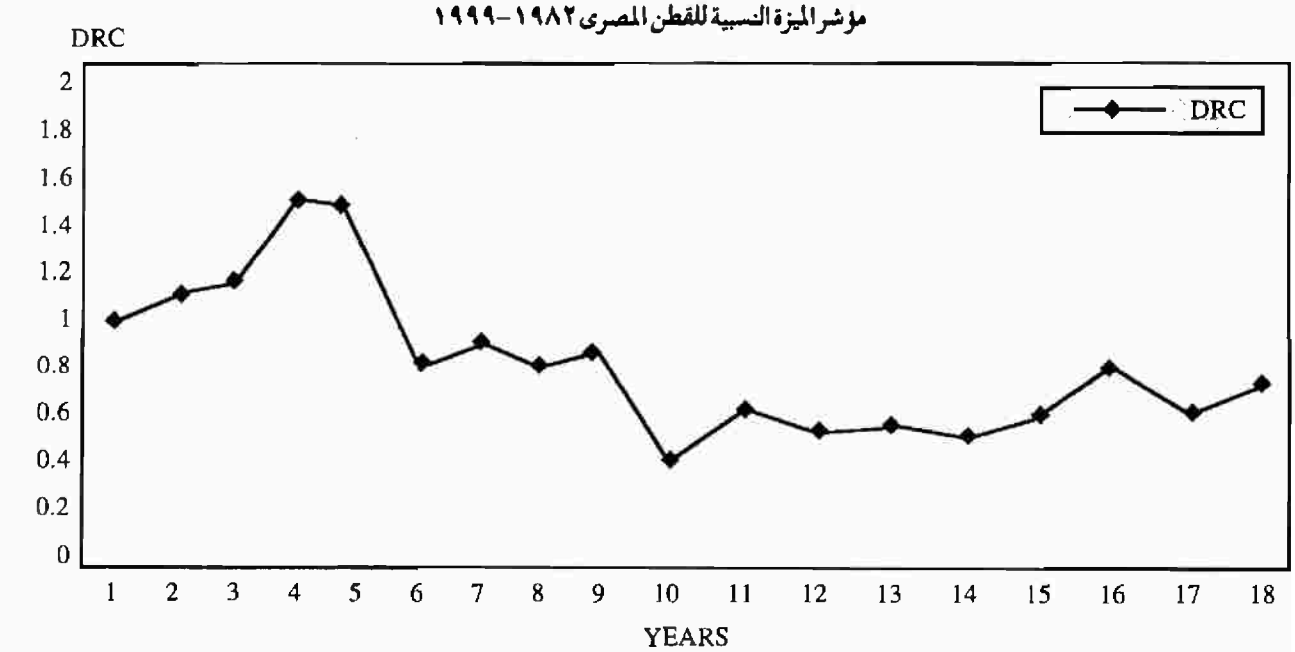


المصدر : جدول رقم (١٦)

شكل رقم (٣)

الربحية المالية لبرامج حماية تنافسية القطن المصرى ١٩٨٢-١٩٩٩

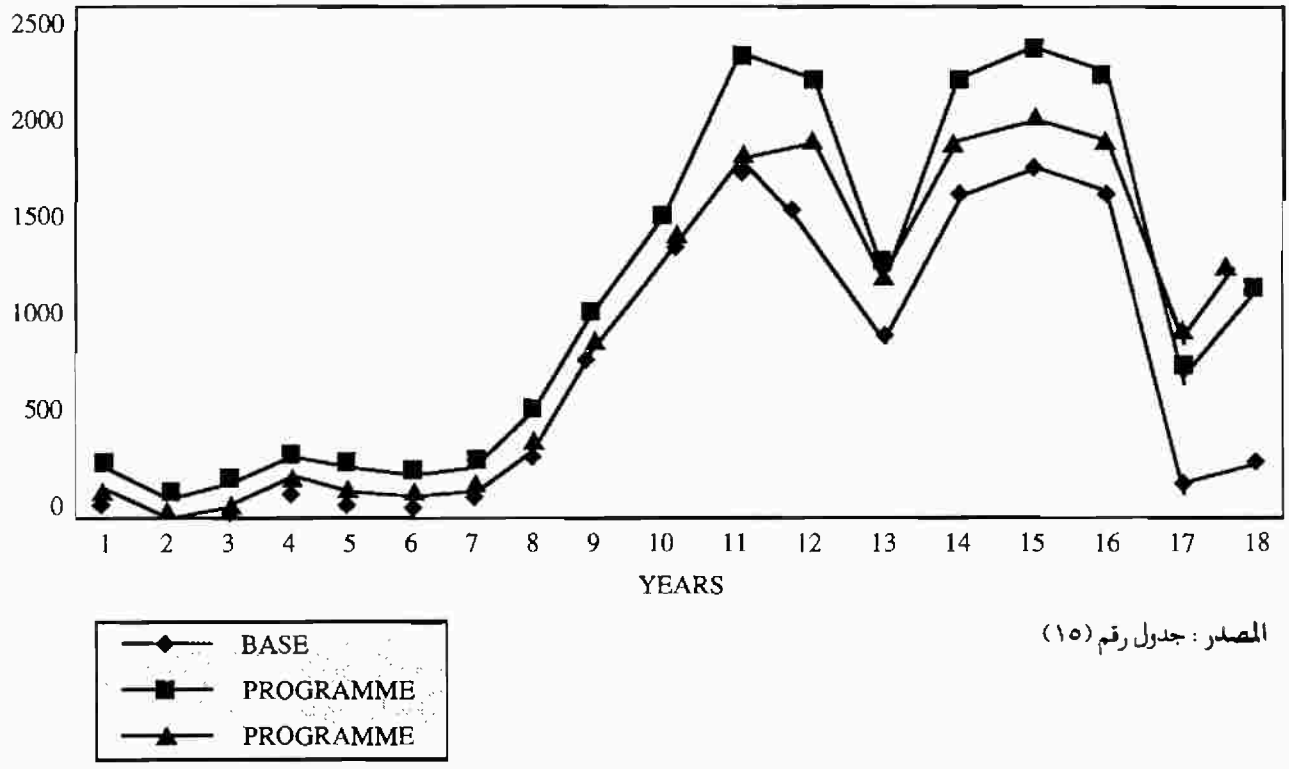


المصدر : جدول رقم (١٥)

القطن المصرى . ولعل هذا السبب وراء إعتقاد الكثيرين من أن إستيراد أقطان قصيرة ومتوسطة التيلة وتصدير الأقطان طويلة التيلة هو البديل الأمثل لمصر . وقد يكون هذا صحيحاً إذا كان مناط الحكم كفاءة الصناعة فقط ، ولكن كحسبة تكلفة وعائد ، تكون الإجابة برفض هذا البديل كلية لأن متوسط تكلفة استيراد القنطار أعلى من السعر الذى يحصل عليه الزراع من بيع الأقطان طويلة التيلة الممتازة .

وثمة ملاحظة أخيرة تشير إلي أن تجارة القطن لم تعد كسابق العهد فى الخمسينات أو قبل ذلك ، ولا يزال تكوين الأسعار يستند لتكاليف الإنتاج (جانب العرض فقط) – ولكى يكون تكوين السعر عادلاً فى حالة القطن وهى حالة إحتكار قلة – لأن نحو ثمانى دول تتحكم فى ٨٥ ٪ من العرض الكلى كما سبق الإشارة– فلابد من الإستناد لمعلومات منها :

(أ) حجم المخزون العالمى من الأقطان من فترات سابقة وكذا رصيد آخر المدة هنا فى مصر .

(ب) دراسة وافية تسبق موسم الإنتاج للرقعة المزروعة فى الدول الأخرى المنافسة وكذا دراسة العوامل المؤثرة فى الإنتاجية الفدانية بها – التكنولوجى – كذا دراسة العوامل السعرية وغير السعرية الأخرى . مع الإشارة إلى أن مصر كانت تستطيع تحقيق زيادة كبيرة مؤكدة فى الصادرات هذا العام موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٣ كنتيجة لإنخفاض رقعة الأقطان فى الصين والتى أثرت فى العرض العالمى الكلى بنحو مليون قنطار ، ولكن لغياب الدراسات الدقيقة إنخفضت الرقعة فى مصر أيضاً ، مما أضاع على مصر مزايا كثيرة .

(جـ) دراسة واقعية للطلب المحلى والعالمى تسبق موسم الزراعة وتكون على مستوى الأصناف وتكون هذه الدراسة محددة وبدقة للطلب الكلى من كل صنف (طلب الصناعة) .

(د) دراسة مسبقة وافية لإتجاهات العوامل الخارجية المؤثرة فى الأسعار العالمية ، وربط التغيير فى هذه العوامل بالتغيير فى المخزون .

هذه الدراسات الأربع يجب أن يقوم بها مركز دراسات متخصص وتكون نتائجها كلها مؤكدة لرقم واحد وهو الرقعة التى يجب زراعتها بالقطن وذلك قبيل شهر فبراير من كل عام . فالقطن المصرى ملك الأقطان ليس لصفاته فقط ، ولكن بخبرة مزارعيه وظروف إنتاجيته ، وبدراسات علمية واعية ستعيد لمصر مكانتها التى إفتقدتها.